

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة معالي الوزير

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم.

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، فيه الهدى والنور والسعادة، وأولى ما صُرِّفت فيه الأوقات، وبذلت فيه الجهود خدمة هذا الكتاب العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ من أي جانب من جوانبه.

وقد مضى الصُّدْرُ الأول من الصحابة -رضي الله عنهم- ومن بعدهم واللحن لا يلامس عربيتهم ولا طباعهم، فلم يحتاجوا إلى نقط كلمات القرآن الكريم ولا إلى شكْلِها بالحركات؛ إذ كانوا يعتمدون في قراءة القرآن الكريم على حفظهم وتلقِّيهم، فهم في منأى عن اللحن والخلل.

ولما اختلط العرب بغيرهم وكثرت الفتوحات فشا اللحن، فاحتاج أهل العلم إلى ضبط حروف القرآن وكلمه بالنَّقْطِ والشَّكْلِ؛ ليسلم كتاب الله من التصحيف والخطأ. ويعدُّ كتاب "أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار" للإمام أبي داود سليمان بن نجاح الأموي (ت: ٤٩٦هـ) الذي حققه الدكتور أحمد بن أحمد شرشال أحد المختصين بالقرآن الكريم وعلومه، من أقدم الكتب المؤلَّفة في علم "الضبط" الذي يوضِّح عوارض حروف كلمات القرآن الكريم من فتح وضم وسكون، وتشديد، ومد، ونحوها من علامات، واصطلاحات، تبين للقارئ وجه قراءة الكلمة المضبوطة.

وقد جعله المؤلف -رحمه الله- ذيلاً لكتابه الذي وضعه في علم "الرسم" المسمّى: "مختصر التبيين لهجاء التنزيل"، وأفرده عن "المختصر" لمن يريد اقتنائه ونسخه دون كتاب الرسم.

وسبق لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف طباعة كتاب المؤلف في الرسم بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في خمسة مجلدات.

وها هو اليوم يضم الفصيل إلى أمه؛ ليكمل بالكتابين ما قرره هذا العالم الأندلسي من مذاهب في علمي الرسم والضبط.

وما عناية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالقرآن الكريم وعلومه إلا نموذج شاخص للعناية الفذة التي توليها المملكة العربية السعودية لكتاب الله عز وجل.

وأنتهز هذه السانحة لأشكر مجمع الملك فهد ممثلاً بأمانته العامة على ما يقدمه إلى العالم الإسلامي من كتب مختارة، وإصدارات متنوعة.

والشكر موصول لقادة هذه البلاد على جهودهم المباركة في نصرته الإسلام وأهله، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز. وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ

المشرف العام على المجمع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الأمانة العامة

الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على نبيِّه وخليله محمد بن عبد الله المبعوث بالهدى؛ ليكون للعالمين نذيراً، الذي أنزل الله عليه القرآن الكريم وجعله سراجاً منيراً، وعلى آله وصحبه وسلم تسليم كثيراً.

أما بعد :

فالقرآن العظيم لا تنقضي عجائبه؛ وهو حجة ظاهرة على الخلق، وإن أشرف العلوم وأجلها العلوم الموصلة إلى فهمه والتمسك به، ولهذا اهتم الصحابة والتابعون ومن سار على هديهم بعلوم الكتاب العزيز، فأقبلوا عليه مفسرين ألفاظه، موضحين معانيه، كاشفين عن علومه المتنوعة.

وإن كتاب "أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار" للإمام أبي داود سليمان بن نجاح الأموي رحمه الله من الجهود المباركة التي انبرت لتجلية اصطلاحات الضبط في كلمات القرآن الكريم وحروفه.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه أول ما أظهر فيه مؤلفه مصطلح « ضبط القرآن » بهذا الاسم في مؤلف واحد؛ إذ كان السابقون للمؤلف يسمون كتبهم بكتب « النقط »، كما أنه استخدم في كتابه علامات الضبط التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن تبعه من المشاركة، وهي نقلة مهمة في كتب الضبط عند المغاربة.

كما أنه احتوى تفصيل ضبط بعض كلمات القرآن الكريم في زمن المؤلف (القرن الخامس الهجري)، ففيه من هذه الناحية تأريخ لتطور موضوع علم الضبط.

لذلك رأى المجمع طبع هذا الكتاب ضمن إصداراته - بعد فحصه وتقويمه - للمزايا العديدة التي توافرت فيه.

وفي هذا المقام أشكر لمحقق هذا الكتاب الدكتور أحمد أحمد شرشال ما بذله من جهد وخدمة تُجاهه .

كما أشكر لمراجع الكتاب ومدققه الدكتور /حازم بن سعيد حيدر، الباحث بمركز الدراسات القرآنية ما قام به من حذف واختصار لمقدمات الكتاب، وتصحيح نصّه وحواشيه .

وأشكر لإدارة الشؤون العلمية بالمجمع ما توليه من عناية ومتابعة لإصدارات المجمع المنتقاة .

والشكر موصول لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ الذي يرعى هذا المجمع ويسهر على رفعة وازدهاره .

كما أشكر لقادة هذه البلاد ما يقومون به من أعمال جليلة في خدمة الإسلام والمسلمين ونصرة قضاياهم .

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يأخذ بناصينا إلى الخير، وأن يستعملنا في طاعته، إنه سميع مجيب .

والحمد لله رب العالمين .

الأمين العام

لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

أ.د. محمد سالم بن شديد العوفي

**وفاء بحق الجامعة الإسلامية علينا
وعرفاناً بالجميل لكلية القرآن الكريم
أقدم هذا الكتاب**

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين .
أما بعد :

فعملاً بقول الله عز وجل : ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم : ٧] ، فإنني أحمده وأشكره وأستعينه، وأومن به وأتوكل عليه، وأثني عليه الخير كله، فهو المستحق للحمد والثناء، بما أنعم وتفضل، ومن إنعامه وإفضاله أن وفقنا، وجمع لنا بين شرفين عظيمين: شرف طلب العلم في القرآن وعلومه، وشرف المقام في مدينة النبي ﷺ، وفي أشرف بقعة فيها مسجده الشريف، فما أعظمها من نعمة مزدوجة يجب أن نستشعرها، ونسأل الله العظيم الجليل أن يعيننا على أداء حقها، ويرزقنا دوام شكره، وتبليغ ما حملناه .

اللهم لك الحمد والشكر، وعلى قدر هذه النعمة والفضل تعظم المسؤولية، اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك .

ثم إنني أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي ومشايخي في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، وأشكر للجامعة الإسلامية ما هيأته لي من سبل الراحة والتفرغ للتحصيل، وكفتني همّ تبعات الحياة، أسأل الله العظيم الجليل أن يوفق القائمين عليها، ويسدّد خطاهم، ونسأله تعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الباحث

أحمد بن أحمد بن معمر شرشال

المدينة النبوية

كتاب أصول الضبط وكيفيته

إثبات اسم الكتاب: سمى المؤلف كتابه بـ «كتاب أصول الضبط، وكيفيته على جهة الاختصار»، واتفقت جميع النسخ على هذا العنوان، في مقدمة الكتاب^(١)، وكذا جاء اسمه في فهرس الخزانة الحسنية^(٢)، إلا أن المؤلف رحمه الله حينما ذكره في كتابه: «مختصر التبيين في هجاء التنزيل» في مقام الإحالة عليه، والرجوع إليه، ذكره مرة باسم: «كتاب النقط»، ومرة باسم: «كتاب الضبط»، ومرة أخرى باسم: «أصول الضبط»؛ اقتصاراً واختصاراً على موضوع الكتاب، وسماه بعض شراح مورد الظمان باسم: «الذيل»؛ اقتصاراً على موضوع الكتاب؛ لأن المؤلف جعله ذيلاً لكتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل».

إلا أن الذي ثبت بخط المؤلف في مقدمته هو: «كتاب أصول الضبط، وكيفيته على جهة الاختصار»، وهو الذي اخترناه عنواناً للكتاب. وشذت نسخة «م» فضمت عنوانين مختلفين:

الأول: «كتاب بيان ما اصطوح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين، على تقييد كتاب رب العالمين، وإعرابه بالنقط وكيفية ذلك على وجه الاختصار».

(١) انظر: مقدمة الكتاب ص ٣.

(٢) انظر: فهرس الخزانة الحسنية ص ٢١، وفهرس الخزانة الحسنية (٣٢/٦).

والثاني: -بعده بأربع ورقات-: « هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط لكتاب الله تعالى » .

وبعد مراجعتها ومقابلتها بباقي النسخ تبين لي أن العنوان الأول لم يكن من وضع أبي داود، بل كان من وضع الناسخ أو المختصر لهذه النسخة؛ حيث تصرف فيها وأدخل عليها وأضاف كلاماً في مقدمتها من كلام أبي عمرو الداني من المحكم، في حوالي خمس ورقات، ثم أبقى على كلام أبي داود نفسه بدون حذف أو زيادة بقضه وقضيضه .

والدليل على ذلك ما ذكره في مقدمتها، فقال: « وأقدم أولاً من كلام الحافظ أبي عمرو الداني... »، ثم قال: « ثم أرجع إلى كلام الشيخ أبي داود رحمه الله ». وبعد أن انتهى من نقل أبواب من المحكم قال: « ونرجع الآن إلى كلام أبي داود رحمه الله » .

فهذا يدل دلالة قطعية أن هذا العنوان الطويل ليس من صنع أبي داود ولا ينسب إليه، لذا استبعدته وآثرت ما اتفقت عليه باقي النسخ، وهو: « كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار »، وهو الثابت بخط يد المؤلف في مقدمة الكتاب، والله أعلم .

إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لا شك أن كتاب «أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار» من تأليف أبي داود سليمان بن نجاح، ولم ينازع في ذلك أحد؛ حيث وجدته منسوباً إليه في النسخ الخطية كلها، وفي الفهارس، وعند شراح المورد، وعند الناقلين منه، فهؤلاء كلهم أثبتوا نسبة تأليفه إلى أبي داود.

والمؤلف نفسه صرح في أكثر من موضع أنه مؤلف في أصول الضبط، بل وأحال عليه في مواضع من كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» فقال: وكذلك رغبوا أن أجعل لهم في آخره -المختصر- أصولاً من الضبط على قراءة نافع ومن وافقه»^(١).

وأحال عليه وعين موقعه فقال: «وسأذكر ذلك كله في كتاب النقط المذيل في هذا الكتاب»^(٢).

وقال: «وسياتي تعليل ذلك في كتاب النقط في آخر هذا الكتاب، إن شاء الله»^(٣).

وقال: «وسنأتي بها في كتاب أصول الضبط من هذا الكتاب، إن شاء الله»^(٤).

(١) انظر: مقدمة المؤلف في مختصر التبيين ص ١.

(٢) ذكره عند قوله: ﴿أَبْرَأُ مَاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

(٣) ذكر ذلك عند قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

(٤) ذكره عند قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ﴾ [المائدة: ٣٥].

وكل هذه المواضع التي أحالها على كتابه أصول الضبط مذكورة فيه،
وما يزيد في تأكيد نسبة الكتاب إلى مؤلفه أن أسلوبه في هذا الكتاب
وفي كتابه: «مختصر التبيين» يجري على نمط واحد ونفس واحد،
ونلاحظ أن المؤلف ربط بين الكتابين، حيث أحال في كتابه: «مختصر
التبيين» ما يتعلق بالنقط والشكل على كتابه: «أصول الضبط»، وأحال
في كتابه هذا ما يتعلق بهجاء المصاحف على كتابه: «مختصر التبيين
لهجاء التنزيل»، وحينئذ لا شبهة في تحقيق إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه
أبي داود، والله أعلم.

سبب تأليف كتاب أصول الضبط

صنف المؤلف أبو داود كتاباً ضخماً سماه بـ «كتاب التبيين لهجاء التنزيل» وكان يشير إليه في «مختصر التبيين» بـ «الكتاب الكبير»؛ وذلك لضخامته وكبر حجمه مع ما تضمنه من أنواع العلوم والفنون في علوم القرآن والتفسير. فتواردت عليه أسئلة من بلاد شتى يلتمس أصحابها منه تخليص الرسم وهجاء المصاحف من الكتاب الكبير، دون بقية مواضيعه، فيجرد الرسم من الكتاب المذكور، ثم رغبوا منه أن يجعل في ذيله أصولاً من الضبط. فقال: «وكذلك رغبوا أن أجعل لهم في آخره أصولاً من الضبط على قراءة نافع ومن وافقه؛ إذ مصاحف الأندلس كلها أو معظمها إنما تضبط على قراءته»^(١).

إلا أنه قال في نسخة «م»: «هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط لكتاب الله تعالى على قراءة نافع ومن وافقه من سائر الأئمة؛ إذ قد أفردنا في الضبط كتاباً جامعاً للقراء السبعة من جميع طرقهم، وقصدنا هنا إلى الاختصار»^(٢). فهذا يدل على أن المؤلف ألف كتاباً جامعاً في الضبط للقراء السبعة ثم اختصر منه هذا الكتاب، واقتصر فيه على ضبط قراءة نافع بن أبي نعيم ومن وافقه من سائر الأئمة.

(١) انظر: مقدمة مختصر التبيين ورقة ١.

(٢) انظر: مقدمة أصول الضبط نسخة «م».

أهمية الكتاب

موضوع إعراب المصحف ونقطه من الموضوعات التي قلَّ الاهتمام بها، والكتب المخطوطة في موضوع نقط المصاحف وإعرابها بالشكل نادرة الوجود اليوم، والمطبوعة في هذا الموضوع أندر. لذا كانت الحاجة ماسة إلى إخراج ما بقي من هذا الفن الذي كاد أن يندرس ويندثر.

وأهمية هذا الكتاب تظهر بما جاء فيه من وصف دقيق بطريقة علمية وعملية لكيفية نقط المصاحف وإعرابها بالنقط والشكل، وكيفية ذلك، فاحتلَّ مكانة عالية بين كتب النقط والشكل.

ثم إن مؤلفه له مكانة عالية ومن أشهر المؤلفين في هذا العلم، واعتمد نساخ المصاحف على أقواله وآرائه ورجحوها على مذهب أبي عمرو الداني.

وإن كتاب أصول الضبط من أقدم الكتب المؤلفة في علم نقط المصاحف وإعرابها بالشكل.

واعتمد عليه كل من جاء بعده، فقال الشيخ المقرئ الحسن المنبهي الشباني: «فاعتمدت بذلك على كلام أبي عمرو... وعلى الذيل الملحق بالتنزيل في علم الضبط لأبي داود سليمان بن نجاح»^(١).

(١) انظر: كشف الغمام ورقة ٢.

وهكذا اعتمد عليه الخراز في نظمه، وشرح مورده، وكلُّ من جاء بعده اقتبس منه، واستشهد به، وقدمه على غيره.

بل إنه يجمع بين طريقة نقط أبي الأسود، وشكل الخليل فهو يصور لنا طريقة الناس في زمانه في كيفية ضبط المصاحف، فمن هذه الجهة يرينا تطور هذا الموضوع، بطريقة عملية، ففيه بيان كبير عن طريقة الضبط، وأنواع العلامات الإعرابية المستخدمة في المصاحف في عصر أبي داود سليمان بن نجاح في كتابه أصول الضبط.

ثم إن كتاب أصول الضبط لأبي داود يمثل بداية تحول وترخص في استعمال شكل الخليل في المصاحف، فهو أول كتاب - فيما أعلم - ترخص صاحبه في استعمال الشكل في المصاحف، وقبل ذلك كان يمنع استعماله، فهذا أبو عمرو الداني شيخه كان ينكر استعمال شكل الخليل، وحث على استعمال نقط أبي الأسود^(١)، فلهذا كانت الكتب المؤلفة في ذلك تسمى بـ «كتاب النقط»، فيأتي كتاب أبي داود في طليعة الكتب التي رخصت في استعمال شكل الخليل في المصاحف، بل من أولها، فلهذا المعنى سمى كتابه بـ «كتاب أصول الضبط»، ولم أجد - حسب علمي - قبل ذلك من سمى كتابه بذلك، فكانت تسمى: «بكتب النقط».

ومما يضيفي أهمية على «كتاب أصول الضبط» لأبي داود أنه لم يقتصر على ضبط قراءة واحدة معينة، كما فعل الخراز من بعده في نظمه: «عمدة البيان» فاقترصر على ضبط قراءة نافع، بل إن المؤلف تناول في أصوله ضبط قراءة نافع، ومن وافقه من سائر القراء السبعة.

(١) انظر: المحكم لأبي عمرو ٢٢٠.

منهج المؤلف في كتابه

لم يقدم المؤلف لكتابه شيئاً، فتحدث عن مواضع الحركات والتنوين، ثم أعقب ذلك بذكر الاختلاس والإشمام، ونقل ذلك من أستاذه أبي عمرو الداني، ثم أعلن مخالفته في هذا الباب واختار ترك ضبط عشر كلمات منهن؛ لعلمه أن التلقي والمشافهة هما الكفيلان بتحقيق النطق الصحيح السليم.

ثم أتى إلى أنواع علامة السكون، فباب التشديد وكيفيته، واختار أتباع مذهب أهل المدينة، واختار لمن يضبط المصحف بشكل الخليل استعمال «الشين» علامة للتشديد، وردَّ بعض الوجوه الغريبة في ذلك، وكان ذلك سبباً لتأليفه كتابه الكبير المسمى بـ: «كتاب التبيين لعلم التنزيل».

ثم ذكر أحكام الصلة لألف الوصل، وأتبع ذلك بذكر نقل حركة الهمزة لورش.

ثم عقد باباً لمعرفة الابتداء بألف الوصل وعلامة نقطها، ثم ذكر باب أحكام النون الساكنة وما بعدها، وأحكام المظهر والمدغم باتفاق واختلاف وكيفية ذلك.

ثم ذكر باب المد وموضعه وكيفية ذلك، وكذا حروف المد، ومواضع الهمزات منهن وامتحان موضعها.

ثم انتقل منها إلى باب أحكام تليين الهمزات، وبدأ بالهمزة المفردة، ثم الهمزتين اللتين في كلمة واحدة، وفي كلمتين، ثم أعقبه بباب نقط ما نقص من هجائه، وذكر تحته ما اجتمع فيه ألفان فحذفت إحداهما اختصاراً، ونقط ما اجتمع فيه ياءان فحذفت إحداهما اختصاراً، ونقط ما اجتمع فيه واوان فحذفت إحداهما اختصاراً.

ثم ترجم لباب أحكام نقط ما زيد في هجائه فذكر تحت هذا نقط ما زيدت الألف في رسمه، وما زيدت الياء في رسمه، وما زيدت الواو في رسمه.

ثم ذكر باب الدارات التي تجعل على الحروف الزوائد والحروف المخففة، وختم الكتاب بباب ذكر فيه اللام ألف المظفرة، وأي الطرفين منهما هي اللام.

وصف النسخ الخطية للكتاب

لقد توافر من هذا الكتاب ست نسخ في مكتبات المغرب :
 النسخة الأولى : تقع ضمن مجموع في ذيل : « مختصر التبیین » من
 صفحة ٢٣٥ إلى صفحة ٢٧٨ ، مجموع صفحاتها ثلاث وأربعون صفحة ،
 تحمل رقم ٢ / ٤٠ في الخزانة الحسنية بالمغرب^(١) .
 أولها بعد البسملة والصلاة والسلام على النبي ﷺ : « باب أصول
 الضبط وكيفيته على جهة الاختصار » .
 وآخرها : « فهذا ما اختصرنا ذكره على حسب توفيق الله تعالى وهو
 حسبنا ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم أفضل
 التسليم » .

تاريخ نسخها يوم الأحد ١٢ محرم ١٠٨٤ هـ .
 ناسخها محمد بن عبد الله بن علي بن أحمد بن موسى العبادي
 البوعزيزي نسباً اليربوي أصلاً .
 نسخت بخط مغربي واضح ، خالية من الطمس والنقص ، ومقابلة ؛
 حيث ألحقت بعض الكلمات الساقطة - وهي قليلة - بالحاشية ، وعليها
 علامة « صح » .

(١) انظر : فهرس الخزانة الحسنية لمحمد المنوني (٦ / ٢٥) .

وهي خالية من تاريخ التأليف .
تحتوي على ٢٧ سطراً، في كل سطر ١٢ كلمة على وجه التقريب .
ونظراً لصحتها وجودتها اتخذتها نسخة الأصل، ورمزت لها بالرمز «أ» .
النسخة الثانية: تقع ضمن مجموع في ذيل «مختصر التبيين» من ورقة
١٥١ إلى ورقة ١٧٩، مجموع أوراقها ثمان وعشرون ورقة، تحمل رقم
١٩٣٠ز في الخزانة الحسينية في المغرب، عليها ختم المكتبة الزيدانية^(١) .
أولها: «كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار» بعد «بسم
الله الرحمن الرحيم» .
آخرها: «فهذا ما اختصرنا ذكره على حسب توفيق الله تعالى، كمل
جميع الديوان...» .
ناسخها: عبدالعزيز بن محمد بن سليمان الملالي، وكان الفراغ من
نسخها يوم الثلاثاء في ١٤ جمادى ١١٠٠هـ .
نسخت بخط مغربي واضح وجيد، وتخلو من تاريخ التأليف وهي دون
الأولى في الأهمية .
تحتوي على ٢٣ سطراً، في كل سطر ١١ كلمة تقريباً .
وتأتي في الدرجة الثالثة ورمزت لها بالرمز «ج» .
النسخة الثالثة: تقع ضمن مجموع في ذيل «مختصر التبيين» من ورقة
١٤٨ب إلى ورقة ١٧٠ب .

(١) انظر: فهارس الخزانة الحسينية (٦/٦٤) .

تحمل رقم ٨٠٨ مجموع ٢، في مكتبة الخزانة الحسنية بالمغرب^(١).
 أولها: « كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار ».
 وآخرها: « وأخير الناقط فيه لجوازه، وبالله » وهي مبتورة الآخر بنحو ورقة .

ورقتها الأخيرة رمت ترميماً سيئاً أخفى عدداً من الكلمات .
 نسخت بخط أندلسي بديع بمداد بني، وصفت بأنها نسخة عتيقة
 وخطها واضح وجيد جداً .

لم يرد فيها اسم الناسخ ولا تاريخ التأليف ولا تاريخ النسخ .
 تضم ٢٣ ورقة، في كل منها ٢٣ سطراً .

ورمزت لها بالرمز « ب » وقابلت بها، ولا شك أنها أقدم النسخ
 وأحسنها، لولا البتر الذي وقع في آخرها؛ لذا جعلتها في الأهمية في المرتبة
 الثانية .

النسخة الرابعة: محفوظة في خزانة القرويين ضمن مجموع في ذيل
 « مختصر التبيين »، جاء اسمها في الفهرس: « تأليف في رسم الهجاء الواقع
 في القرآن » .

ورد اسم الكتاب بعنوان: « باب أصول الضبط، وكيفيته على جهة
 الاختصار » .

(١) انظر: فهرس الخزانة الحسنية (٦/٣٢) .

يحمل الرقم ٨٣٠ مجموع، وفيه ورقتان فقط بخط مغربي جميل، من ورقة ٤٠ ب إلى ورقة ٤١، والباقي مبتور^(١).

ولم أتمكن من الوقوف على هاتين الورقتين.

النسخة الخامسة: محفوظة في خزانة القرويين ضمن مجموع رقم

٢/٢٢٦، وأيضاً ناقصة ولم يبق منها إلا ورقتان الأولى: الورقة (٨٢)، والأخرى: الورقة ٨٣، بلغت سطور كل منهما ثلاثون سطرًا^(٢).

ولم أتمكن من الوقوف عليها.

النسخة السادسة: من كتاب أصول الضبط وكيفيته، تحمل رقم

٨٩٤٥ ضمن مجموع في الخزانة الحسنية بالمغرب، وهي نسخة «م».

وقد جاءت تسميتها بعنوانين مختلفين:

الأول: «كتاب بيان ما اصطح عليه الصدر من التابعين مع تأخر

موته من الصحابة الباقيين على تقييد كتاب رب العالمين، وإعرابه بالنقط وكيفية ذلك على وجه الاختصار».

والثاني: بعده بأربع ورقات: «هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط».

فهذه النسخة شذت عن جميع النسخ، وبعد المقابلة والدراسة والتأمل

تبين لي أن ناسخها أو مختصرها تصرف في مقدمة هذه النسخة.

ودليلي على ذلك ما ذكره في مقدمتها حيث قال: «وأقدم أولاً من

(١) انظر: فهرس مخطوطات خزانة القرويين (٢٤٢/١) رقم ٢/٨٣٠.

(٢) انظر: مخطوطات خزانة القرويين (٢٤٢/١) رقم ٢/٢٨٦.

كلام الحافظ أبي عمرو»، ثم قال: «ثم أرجع إلى كلام الشيخ أبي داود رحمه الله»، ونقل فصولاً من محكم أبي عمرو، ثم قال أيضاً: «ونرجع الآن إلى كلام أبي داود»، فذكر كتاب «أصول الضبط» كما هو متفق عليه في باقي النسخ دون زيادة ولا نقص، فمن هذه الجهة يصح نسبة هذه النسخة إلى مؤلفها أبي داود سليمان بن نجاح، ومن جهة الإضافة التي في المقدمة والعنوان لا يصح نسبتها إلى أبي داود؛ حيث أضاف مختصرها أو ناسخها العنوان الأول الطويل، ثم أضاف إليها فصولاً من «المحكم» لأبي عمرو الداني، وحينئذ فنسبتها إلى مختصرها المجهول أولى.

وبناء عليه اعتمدت عليها في إتمام النقص دون الإشارة إلى الفروق.

وهي من ورقة ١٢٨ إلى ورقة ١٧٥، وهي كاملة بخط مغربي واضح،

خالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ والتأليف.

وعلى حواشيتها بعض التعليقات بخط غير خط المتن.

منهج تحقيق الكتاب

اعتمدت في نسخ الكتاب على نسخة: «أ»؛ لأنها أتقن النسخ وأحسنها وأكملها، واتبعت في تكميل النقص، وسد الفراغ طريقة الترجيح بين النسخ، فما استبان لي أنه الصواب أثبتته في المتن، وأشارت في الحاشية إلى الفروق.

ووضعت السقط بين قوسين معقوفين من باقي النسخ الأخرى.

حاولت تقويم النص وإخراجه بصورة مرضية.

نسبت الآيات القرآنية إلى سورها، ورسمتها بالرسم العثماني، وحافظت على مذهب المؤلف، فضبطت الهمزات المحققة بالأصفر، والهمزات المسهلة باللون الأحمر، وجعلت الحركات والسكون، وجميع الملحقات باللون الأحمر؛ لتمييز الضبط من الرسم، ومحافظة على تجريد المصحف.

ضبطت الآيات القرآنية وفق قراءة نافع من رواية ورش، إلا في بعض المواضع التي تحتاج إلى بيان الضبط على القراءة الأخرى حسب سياق المؤلف.

عزوت الآيات القرآنية إلى عدد المدني الأخير اتباعاً لمذهب المؤلف.

ذكرت في الحاشية قراءات الأئمة ووثقتها من مصادرها.

حاولت التوفيق بين رسم وضبط المشاركة والمغاربة، واخترت مذهباً وسطاً، أحياناً يوافق مذهب المشاركة، فأرجحه، وأحياناً يوافق مذهب المغاربة، فأرجحه، لعل وحجج، ذكرتها في مواضعها.

بينت ما جرى به العمل في المصاحف، وبينت بعض ما يخالف النص في ذلك، وناقشت ذلك مبيناً وجه الصواب.

وأضفت فوائد ولطائف في الحاشية.

وحرصت على توثيق ما يذكره أبو داود في كتابه من المصادر المشهورة في الموضوع، فاعتمدت على كتاب «النقط»، وكتاب «المحكم في نقط المصاحف» لأبي عمرو الداني، ثم شروح «عمدة البيان» للخراز.

ترجمت باختصار لأسماء الأعلام المذكورين في نص الكتاب.

ثم جعلت فهارس عامة للكتاب، مساعدة للقارئ على الوصول إلى ما يريده في سهولة ويسر، وبالله التوفيق.

آخره ف
٤٦٤

فمركله راجحة ويايه اقل كل من اللام نقطة بالاراء في العاصية التي هو
 بينة من الكات والعمرة على طرفه اللاب من واما ينفذ معهما ايضا وان
 بحر العمرة ان يلمرك بها ولم بصور للمرة صورة لحيه اللام ليلملوا بفتاح الهمزة
 وحركتها ليلما خلتا على اذ الهمزة والياض وكوز اللاب يعرفها هو يا عن
 الجمع بين صورتين ضعفتين فها من ذلك جعلت الهمزة في اللاب وصورة ذلك امر
 نزلت آية وانه نزلت في اللاب والواو والياء والهمزة والواو والياء والياء
 اللامعة حوزة ورواية حرة وانه يلزم في كلية ومن الامرين وشبهه فان
 الهمزة بعد اللاب الضميمة وكانت الضميمة معرفة من جعلت الهمزة والياض بعد
 الضمير من الضمير واما ينفذ معهما الصلابة على الياض لتنفذ بالعين وجعلت حركتها
 عليها نقطة طاهرة ان كانت معتوحة ومن ثمتان كانت مكسورة ومن ثمتان مما ان
 كانت مضمومة هكذا بلوا الاكثرة الضميمة والمعتوحة هكذا الا انه والجملة
 لتعرف وشبهه والاكسورة بلوا والامر بها وشبهه وان اللاب الضمير
 صورة للهمزة الضميمة سواء اتى بعدها ولو اولها جعلت النقطة بالضميمة
 في وسط الضمير الا ان الهمزة من اللاب كما في الضمير وجعلت
 وجعلت النقطة لها سطر وصورة ذلك هكذا كما في الهمزة المضمومة والياء والياء
 كما في الهمزة المضمومة ان كانت الهمزة مكسورة وجعلت النقطة بالضمير في الطرف الا ان
 من القطر فلا تعرب الا ان الهمزة تنفرد حرة غير الضمير وجعلت النقطة
 نقطة بالضمير عليها ان كانت معتوحة وفتحتها ان كانت مكسورة وصورة ذلك
 هكذا في السطر والامر بهم ولا همزة والواو والياء والياء والياء والياء والياء
 وكذا في حرة الياض حاشية وشرع الضمير والهمزة والياء والياء والياء والياء
 والاسلم والياض والهمزة والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
 من الهمزة التي اللام وجمعها كما تقدم في الهمزة في ذلك وفيه نقطة
 بالهمزة على اللام بالفتح وفتحتها بالضمير وصورة ذلك هكذا في الارض والامر
 والياء
 والاسلم والياض والهمزة والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
 الهمزة والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
 اعظم التسليم

الواو

بعد ما كان الظاع منه سنة ١٠٨٤ / ١ / ٥
آخره ف

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار»
المشار إليه في التحقيق بـ: (أ)



صورة الورقة الأخيرة من مخطوط كتاب: «أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار»

المشار إليه في التحقيق بـ: (ب)

